

كتب بالعربية

الاقتصاد السياسي لصناعة التقنية العالية

في إسرائيل

فضل مصطفى النقيب ومفيد أحمد قسوم

بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٥. ٢٠٧ صفحات.

يخرج قارئ هذا الكتاب

بملاحظات واستنتاجات عن العلاقة الجدلية بين أزمات إسرائيل الاقتصادية في الفترات التي شهدت صعود المقاومات العربية، وبين الفترات التي جنحت فيها الدول العربية إلى ما يسمى عملية السلام وما ترتب عليها من نتائج عالمية لصعود إسرائيل الاقتصادي والتقني.

يعالج المؤلفان كيفية نشوء صناعة التقنية العالية في إسرائيل وتقدمها في سياق نشأة الاقتصاد اليهودي وتطوره في فترة الانتداب البريطاني على فلسطين وصولاً إلى الوقت الحاضر، ومن خلال هذا الأمر يناقشان ثلاث حالات

مر بها اقتصاد إسرائيل، ويدحضان في آن الحديث عمّا قيل عن تحقق "المعجزة الزراعية"، و"المعجزة الحربية"، وأخيراً "المعجزة الاقتصادية"، بتحوّل إسرائيل "إلى مركز عالمي لصناعة التقنية العالية"، مع توثيق أسباب كل حالة، وتحقيبها بمراحل زمنية متتالية، والظروف الداعمة لها، بأسلوب "تحليلي كمي" شفاف، فلم ينتقصا من جدية الأسباب الذاتية في السياسة الإسرائيلية لجهة التخطيط والتقاط اللحظة الملائمة، لكن مع التركيز على الأسباب الخارجية الحاضرة: الدعم الدولي البريطاني بداية، ثم التبني الأميركي القوي والفاعل لاحقاً.

وفي هذا السياق يشير الكاتبان إلى "ثلاثة عناصر تشكل ماهية ما يسمى 'معجزة إسرائيلية'، و"من هذا المنظور، فإن الهدف من هذا الكتاب هو 'تفكيك' معجزة صناعة التقنية العالية في إسرائيل عبر تحليل عناصرها الثلاثة: الحقيقي والأسطوري والهدف، وذلك لقناعتنا التامة بأن أي معالجة للموضوع لا تشمل هذه العناصر الثلاثة تكون ناقصة وغير مجدية، وفي بعض الأحيان خادعة" (ص ٥).

هناك عدد من الأسئلة بشأن هذه الصناعة في إسرائيل: كيف نشأت؟ وما هي المقومات والعوامل المساعدة التي ساهمت في نجاحها وفي تحقيق إنجازات كبيرة على مستوى الاقتصاد الإسرائيلي وعلى مستوى الأسواق العالمية؟ وما هي المتغيرات التي حدثت في بنية اقتصاد إسرائيل السياسي نتيجة احتلال هذه الصناعة مرتبة

متقدمة على الصناعات التقليدية فيها؟ وما هي تداعيات هذه التغيرات على حركة التوسع الصهيوني؟ وما هو دور هذه الصناعة في مكانة إسرائيل الإقليمية في سياق ما هو معروف باسم "العملية السلمية في الشرق الأوسط" ومكانتها العالمية في سياق حركة العولمة؟

يتوقف النقيب وقسوم أمام أزمته كبريتين أصابتا الاقتصاد في إسرائيل في منتصف الستينيات بسبب تراجع التعويضات الألمانية، وتراجع معدل تدفق المهاجرين، وهي عوامل أدت إلى مرحلة الأزمات الاقتصادية (١٩٧٤ - ١٩٨٥)، وإلى إحداث تغيير في البيئة الاقتصادية لمصلحة الشركات الكبيرة ورأس المال، وضد مصالح المنشآت الصغيرة ونقابات العمال. ومن هذه البيئة الجديدة تركزت ظاهرة التكتلات الاقتصادية العملاقة التي أصبح لها دور قيادي في الاقتصاد الإسرائيلي (ص ٦٢)، كما أن هزيمة العرب أمام إسرائيل في سنة ١٩٦٧ أدت دوراً

إيجابياً في دعم الاقتصاد الإسرائيلي، ومن دون أن تضطر الدولة إلى تغيير توجهها في الانخراط الكامل في النشاط الاقتصادي، إذ أعقبت أعوام ما بعد تلك الحرب مباشرة فورة اقتصادية استمرت حتى منتصف السبعينيات، ثم بدأت تتآكل بسبب ازدياد حجم الإنفاق العسكري إلى مستويات عالية جداً بسبب تنامي عمليات المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وتكاليف حرب الاستنزاف المصرية (١٩٦٧ - ١٩٧٠)، وحرب تشرين الأول/أكتوبر على الجبهتين المصرية والسورية (١٩٧٣). وهذا الإنفاق العسكري (٤٧٪ من حجم ميزانية الحكومة، أو ٣٧٪ من الناتج المحلي)، يضاف إليه خسارة الدولة لاستقلاليتها وارتهاؤها لأجندة الفئات المؤلفة للتحالف الحاكم (ص ٦٣)، نتج منها بيئة اقتصادية مأزومة، الأمر الذي دفع إلى إجراء إصلاحات اقتصادية قصيرة الأمد، وإلى تغييرات في مرافق الاقتصاد طوال التسعينيات والأعوام العشرة الأولى من

القرن الجديد، تجلت بتحريم التجارة، وتحريم الأسواق، والخصخصة، ناقله إسرائيل إلى نظام رأسمالي مندمج كلياً في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

وعلاوة على ما سبق، ثمة عوامل أخرى ساهمت في تحقيق هذا النجاح، ومنها: تدفق هجرة اليهود السوفيات في نهاية الثمانينيات، والتي وفرت يداً عاملة ورأس مال بشرياً؛ مؤتمر مدريد للسلام وتوقيع اتفاق أوسلو (١٩٩٣) مع الفلسطينيين)، واتفاقية وادي عربة للسلام مع الأردن في سنة ١٩٩٤، اللتان أنهتا مقاطعة العالم العربي للاقتصاد الإسرائيلي (باستثناء سورية ولبنان) وفك العزلة الدبلوماسية عنها، إذ إنه وبعد عام واحد على توقيع اتفاق أوسلو أقدمت عشرين دولة على إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل من أهمها الصين والهند، كما أقدمت الشركات المتعددة الجنسية على الاستثمار في الاقتصاد الإسرائيلي. والأهم في هذه المرحلة كان الشراكة الاستراتيجية الأميركية - الإسرائيلية

لبنان وغزة برهنا أن الجيش الإسرائيلي غير قادر على هزيمة المقاومة على الرغم من تفوقه العسكري، ومن الدعم غير المحدود وغير المشروط من طرف الولايات المتحدة الأميركية، وعلى الرغم من معاداة أنظمة عربية كثيرة للمقاومة (ص ٤).

وبما أن الصورة وحدها لا تكفي لتكوين توقعات عقلانية بشأن مستقبل صناعة التقنية العالية في إسرائيل، فإن المستقبل لا تصنعه "الحقائق"، بل يشترك في صناعته فهم الناس لهذه الحقائق، مع ما كشفته اللجنة الإسرائيلية لدراسة التفاوتات الاجتماعية - الاقتصادية من أن إسرائيل وصلت في تسعينيات القرن الماضي إلى أن تكون واحدة من أكثر الدول ذات التفاوتات الاجتماعية - الاقتصادية.

ويؤكد النقيب وقسوم أنه على مستوى الشعوب هناك طبعاً من يتعامل مع "الجانب الحقيقي" للمعجزة الإسرائيلية، وهو بذلك يعمل على تحطيم "الجانب الأسطوري" منها، وهذا ما أنجزته المقاومة

عن مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان "التجارة بالتعليم في الوطن العربي- الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية"، وفي المرتبة الخمسين الأولى في فروع الكمبيوتر والهندسة والعلوم والرياضيات (ص ٧٩)، فضلاً عن دور الدولة الداعم، والبرامج البحثية المشتركة بين إسرائيل ودول أخرى، ومنها ٢٩ اتفاقية من أبرزها مع الولايات المتحدة الأميركية ومع الاتحاد الأوروبي، إذ أصبحت إسرائيل في نهاية سنة ٢٠١٣ عضواً في المركز الأوروبي للأبحاث النووية. ويفكك المؤلفان "المعجزة الزراعية"، و"أسطورة الجيش الذي لا يُقهر"، فمع أن إسرائيل تمكنت من بناء جيش عصري، إلا أنه تم نسج أسطورة الجيش الذي لا يُهزم حوله، وهي في الواقع أسطورة حاكتها أجهزة الدعاية الصهيونية وحلفائها في العالم الغربي، وفي الإعلام العربي من غير قصد أحياناً، وعن سابق تصميم وإرادة في أحيان أخرى، لأن أحداث العقدين الماضيين وما خاضته إسرائيل من حروب ضد

في مطلع تسعينيات القرن الماضي، الأمر الذي أدى إلى إحداث نقلة نوعية في التعاون في مجال صناعة الأسلحة، وخصوصاً تلك ذات المستوى العالي من التقنية، والدور الذي قامت به هذه الصناعة في تطوير الاقتصاد الإسرائيلي (ص ٦٥، ٦٦، ٦٧).

ولأن صناعة التقنية العالية تعتمد على رأس المال البشري الذي تحدده مستويات التعليم والصحة ومعدل تشغيل القوة العاملة، والاستفادة منها، فإن إسرائيل نجحت في هذه الميادين، فاحتلت المرتبة الخامسة في مستوى التعليم بعد الولايات المتحدة وكندا وألمانيا واليابان، والمرتبة الثالثة في تعليم الإناث (نسبة الأمية في الوطن العربي قاربت المئة مليون وفقاً لتقرير منظمة ألكسو العام الماضي)، وفي سنة ٢٠١٣ كانت ثلاث جامعات إسرائيلية بين الجامعات المئة الأولى في العالم (لا يوجد جامعة عربية واحدة بين الجامعات المئة الأولى عالمياً، كما ذكرت الدكتورة محيّا زيتون في كتابها الصادر حديثاً

اللبنانية عندما تمكنت من اختراق أنظمة المراقبة الإلكترونية الإسرائيلية، أو عندما تمكنت من اختراق الأجواء الإسرائيلية بطائرة من دون طيار (ص ٢٠)، (يُقصد طائرة أيوب؛ ونشير أيضاً إلى تغلب المقاومة في الجنوب اللبناني في صيف سنة ٢٠٠٦ على دبابة الميركافا من الجيل الرابع، وعلى منظومة حمايتها من نوع تروفي باستخدامها صاروخ كورنيت، لتخضع لاحقاً لعملية تطوير حمائي جديد).
بعد الانتهاء من قراءة الكتاب لا بد لنا من بعض الاستنتاجات الأولية:
١ - محورية دور الفرد والمجتمع والدولة والقيادة في مسيرة

إسرائيل، واستثمارها الأقصى لقدرات مواطنيها وكفاءاتهم.
٢ - تفوق إسرائيل بقواها الذاتية، لكن بقدرات الدعم الخارجي الهائل وحمايته، الأمر الذي يحمل أسباب القوة والضعف معاً، وفي جميع الصعد العسكرية والأمنية والاقتصادية والنفسية
٣ - حققت إسرائيل ثورتها في صناعة التقنية العالية بصمت، في مقابل حروب أهلية عاشتها أغلبية المجتمعات العربية، وانتظار عربي عبثي لمجريات عملية السلام.
٤ - مقاطعة البضائع والتقنيات الإسرائيلية، وما يمكن أن تحمله من تأثير في اقتصاد إسرائيل

وصانعي سياساتها.
٥ - التخطيط والمرونة والبراغماتية في رسم السياسات الحكومية الإسرائيلية، مقارنة بأنواع من الاقتصادات العربية المتخبطة قراراً وشعوباً وأفراداً ودولاً.
٦ - يتميز الكتاب بتسليطه الضوء على مواكبة إسرائيل مجريات الحداثة وما بعدها، وما تطلبت من تطوير وتغيير، وبما تضمنه من جديد وجديّة، بعد أن كنّا قد اعتدنا على المؤلفات ذات المضمون الأيديولوجي والسياسي عن إسرائيل.

منى سكرية
صحافية لبنانية